بيلوسي تدعو بنس للرد خلال 24 ساعة بعد طرح المشروع للتصويت وإقراره

الجمهوريون يؤخرون تفعيل «التعديل 25» في مجلس النواب وغالبية الأميركيين يؤيدون عزل ترامب

زعيم الأغلبية في مجلس النواب ستيني هوير متحدثا للصحافيين بعد الجلسة في مبنى الكابيتول (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: عرقل نواب جمهوريون مشروع قرار قدمه ستيني هوير زعيم الاغلبية الديموقراطية في مجلس النواب، يدعو نائب الرئيس الاميركي مايك بنس إلى تفعيل «التعديل 25» من الدستور الذي يخوله مع الحكومة لعزل الرئيس دونالد ترامب، ما دفع الى إرجاء الجلسة. فيما كشف استطلاع اوردته شبكة «سي إن إن» أن 56٪ من الأميركيين يؤيدون عزل ترامب. وفشلت مساعي الديموقراطيين في تمرير المشروع، حيث قدم النائب الجمهوري عن ولاية فيرجينيا اعتراضا على الطلب، ما دفع برئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي للاعلان ان الديموقراطيين سوف ينتقلون للخطوة التالية ويعيدون طرح المشروع للتصويت اليوم.

وأضافت رئيسة مجلس النواب ان المجلس سيصوت على مشروع القرار الذي يدعو لتفعيل التعديل الخامس والعشرين لتنحية الرئيس، وان الديموقراطيين يريدون رد بنس خلال 24 ساعة من إقرار المجلس للمشروع. واتهمت الرئيس بالتحريض على تمرد مميت ضد أميركا «استهدف قلب ديمقراطيتنا». وقالت انه «يمثل تهديدا وشيكا لدستورنا وبلدنا وللشعب الأمريكي ويجب عزله على الفور».

وتعليقا على المشروع، حذرت اللجنة الوطنية للجمهوريين في الكونغرس من أن الجهود الرامية إلى عزل ترامب ستزيد من الانقسامات.

وإلى جانب الديموقراطيين، يواجه ترامب دعوات للاستقالة بشكل متزايد من معسكره الجمهوري لتجنب اجراءات العزل في أوج أزمة سياسية وصحية واقتصادية تعصف بالولايات المتحدة.

وبعد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين بن ساس وليزا موركوفسكي، وبات تومي، قال آلان كيتزينغر عضو مجلس النواب وأول جمهوري دعا اعتبارا من الخميس إلى إعلان أن الرئيس «غير آهل» لشغل منصبه، لشبكة «أي بي سي»، «أفضل شيء لوحدة البلاد هو أن يستقيل».

لكن المليادير الأميركي المنعزل في البيت الأبيض والذي تخلى عنه معظم أعضاء ادارته وقطع الاتصال بنائبه بنس، لم يعط أي إشارة الى انه مستعد للاستقالة بحسب ما نقلت الصحافة الأميركية عن مستشاريه. وتبقى احتمالات نجاح الديموقراطيين في مسعاهم الأخير لعزل ترامب ضعيفة من غير دعم الحزبين. وحتى إذا وجه مجلس النواب اتهاما رسميا لترامب مرة ثانية فلن ينظر مجلس الشيوخ في الأمر حتى انتهاء عطلته في 19 يناير الجاري آخر يوم كامل سيقضيه ترامب في البيت الأبيض.

وهذا إجراء طويل ومعقد، وقد علت أصوات عدة في المعسكر الديموقراطي معتبرة انه قد يبطئ خطط بايدن الذي جعل معالجة أزمة كوفيد-19 أولويته. وسيحول دون المصادقة على تعيينات الوزراء والتحرك في الأولويات مثل تدابير مكافحة فيروس كورونا. ولذلك قال النائب جيم كلايبيرن الرجل الثالث في ترتيب قيادات الديموقراطيين في مجلس النواب، إن من الممكن تفادي هذه المشكلة بتأجيل إرسال ملف الاتهام الرسمي إلى مجلس الشيوخ، لبضعة أشهر أو ما بعد الـ100 يوم الاولى من حكم بايدن لتمكينه من القيام بواجباته.

من ناحية أخرى قالت عدة شركات أميركية كبرى من بينها ماريوت إنترناشونال، بنكا «غولدمان ساكس» و«جي بي مورغان» وشركة سيتي غروب بالإضافة إلى أكبر شركة فنادق في العالم ورابطة بلو كروس تجميد التبرعات الممنوحة للمشرعين الجمهوريين الذين دعموا الاعتراض على فوز جو بايدن في جلسة تصديق النتائج بالكونغرس. يقدر عددهم بنحو 150 جمهوريا. وقالت كوني كيم المتحدثة باسم ماريوت: «أخذنا في الاعتبار الأحداث المدمرة التي جرت في مبنى الكونغرس لتقويض الانتخابات الشرعية والنزيهة، وسوف نوقف التبرعات التي تقدمها لجنة العمل السياسي التابعة لنا لأولئك الذين صوتوا ضد التصديق على الانتخابات».

وأكدت المتحدثة تقريرا، استند إلى استطلاع رأي أكثر من 100 شركة، بخصوص خطط التبرعات.

وفي مفاجأة جديدة بخصوص ليلة الاقتحام، قال رئيس شرطة الكونغرس المستقيل ستيفن سوند لصحيفة واشنطن بوست في مقابلة إن مسؤولي الأمن في مجلس النواب ومجلس الشيوخ عرقلوا جهوده لاستدعاء الحرس الوطني.

وفي غضون ذلك، قالت وسائل اعلام اميركية ان وزارة الدفاع «البنتاغون» وضعت خططا لإرسال 10 آلاف من الحرس الوطني الى العاصمة واشنطن بحلول السبت المقبل، استعدادا لحفل تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن. ونقلت شبكة «سي ان ان» عن مصادر في «البنتاغون» ان الوزارة تعمل على طلبات جديدة من الحكومة والشرطة وشرطة الكونغرس، وتوقعت ان يزداد العدد، في حين قدرت مصادر ان العدد قد يرتفع الى 13 الفا في يوم التنصيب المزمع في 20 يناير الجاري.وفي سياق الاستعدادات الأمنية ليوم التنصيب، قالت هيئة المتنزهات الوطنية الأميركية إنها أغلقت نصب واشنطن حتى 24 الجاري لوجود تهديدات مستمرة من جماعات شاركت في أحداث الشغب بمبنى الكونغرس الأسبوع الماضي بتعطيل تنصيب الرئيس المنتخب يوم 20 الجاري.

هل فشل النظام الديموقراطي الأميركي؟

عبدالعزيز محمد العنجري
المؤسس والرئيس التنفيذي
مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات

بالتأكيد ليست هذه أميركا التي يعرفها العالم، فقد كان ذلك يوما لا يمكن تخيله. وهناك طريقتان لتفسير ما حدث بالعاصمة الأميركية. الأولى هي اعتباره فشلا للنظام الديموقراطي. ولكن الأصح هو أن ننظر إلى ما حدث باعتباره مظهرا متطرفا لنظام يتيح للناس أن يكون لهم صوت حقيقي. فبالطبع سيتحتم على الإدارة القادمة إصلاح انقسامات المجتمع الأميركي. لكن من المهم أيضا أن نتذكر أن الأنظمة السياسية الأخرى لم تكن لتسمح للمحتجين بأن يكون لهم صوت من الأساس، بل ربما كان مصيرهم القتل أو السجن أو الضرب.

سيحتاج الرئيس بايدن إلى إعادة بناء أمة منقسمة خلال فترة استمرار الفوضى والموت والمعاناة الناجمة عن استمرار فيروس كورونا، لكن التاريخ أثبت أن أميركا قادرة على تجاوز المآسي مهما كانت كبيرة، وأنها تتمتع بمستوى من الحلول وآليات التنفيذ التي تسعى لتحقيق المساواة والعدالة للجميع. إنها دولة ديموقراطية حقيقية تتخذ فيها القرارات بواسطة صناع القرار الأصليين الذين هم الشعب الأميركي نفسه. لذلك، يصعب قياس ما حدث وتحليله من خلال عقد مقارنات ومناقضات مع دول وأنظمة حكم أخرى.

فنظام الحكم بأميركا ونمط ديموقراطيتها تسمح بوقوع أفعال قاسية أو مضللة أو مروعة في بعض الأحيان، ولكن هذه الأفعال سيكون لها دوما رد فعل يدعم سيادة القانون. ولهذا السبب يثق الناس فيما يسمى بالنظام الأميركي. فالأخطاء تحدث ولكن يعقبها إجراءات تصحيحية أيضا.

لذا رشحت إدارة بايدن الجديدة «فريق عدالة» من ذوي الخبرة والاحترام لإدارة وزارة العدل برئاسة القاضي ميريك غارلاند، المرشح للمحكمة العليا، الذي قال «لم أكن لأقبل هذا الترشح، لو لم أتأكد من أن الوزارة ستقبل العودة إلى غرضها الأصلي المتمثل في توفير عدالة متساوية». حيث تتم معاملة كل المجرمين على قدم المساواة بموجب القانون.

ترجمة «الأنباء» عن «كويت تايمز»

أنباء لبنانية

«المستقبل» رداً على باسيل: حكومة المهمة جاهزة تنتظر عند رئيس الجمهورية

لبنان.. «الطوارئ العامة» لمواجهة «كورونا» من 14 إلى 25 الجاري قابلة للتمديد وفق النتائج

بيروت ـ عمر حبنجر

دعا رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، في مستهل جلسة مجلس الدفاع الأعلى، امس إلى «إعلان حالة طوارئ صحية لمواجهة تمدد وباء الكورونا»، مشيرا الى أن «المأساة التي نراها على أبواب المستشفيات تتطلب إجراءات جذرية حتى نتمكن من تخفيف التبعات الكارثية لتفشي الڤيروس».

من جانبه، أشار رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب خلال الاجتماع، الى انه «بكل أسف، نحن أمام واقع صحي مخيف، وباء كورونا أفلت من السيطرة على ضبطه بسبب عناد الناس وتمردهم على الإجراءات التي اتخذناها لحماية اللبنانيين. أيضا، فلنعترف بأن فرض تطبيق الإجراءات لم يكن بمستوى حجم الخطر». وأكد دياب «اننا اتخذنا تدابير جديدة فيها تشديد أكثر بالإجراءات والمطلوب من الأجهزة العسكرية والأمنية التشدد بتطبيقها لأن عدم تطبيقها يعني حصول انهيار صحي شامل لا سمح الله، وأنا أكيد أنكم حريصون على أهلكم اللبنانيين وسوف تقومون بدوركم». وعقب انتهاء اجتماع المجلس الأعلى للدفاع تم إعلان حالة الطوارئ العامة من 14 إلى 25 يناير الحالي، قابلة للتمديد وفق النتائج.

وأشار الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمود الأسمر الى أن «المجلس الاعلى للدفاع اطلع على التوصيات الصادرة عن اللجنة الوزارية التي انعقدت برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووافق عليها المجلس الاعلى للدفاع بعد أن اجرى بعض التعديلات عليها على ان تعطى الموافقة الاستثنائية من قبل رئيس الجمهورية ورئيس حكومة تصريف الأعمال، وتقرر إلزام الوافدين من بغداد، اسطنبول ، اضنا، القاهرة واديس ابابا والتي تشكل 85٪ من عدد حالات الاصابات من الوافدين من اصل نحو 500 حالة شهريا بالإقامة على نفقتهم 7 أيام في احد الفنادق والخضوع لفحص PCR عند وصولهم وفحص ثان في اليوم السادس من وصولهم، بالإضافة الى تقليص حركة المسافرين في مطار بيروت الدولي اعتبارا من تاريخه لتصبح 20٪ مقارنة بأعداد المسافرين القادمين في شهر يناير من العام 2020، على ان يخضع القادمون الى فحص فوري ومنع حركة المسافرين القادمين عبر المعابر الحدودية البرية والبحرية. باستثناء العابرين Transit الحاملين لتذاكر سفر بتاريخ العبور».

كما تقرر «الطلب الى الوزراء المعنيين تشديد الاجراءات التي يتيحها القانون وحالة التعبئة العامة المعلنة في سبيل إلزام المستشفيات الخاصة استحداث أسرة عناية فائقة مخصصة لمعالجة مرضى كورونا تحت طائلة الملاحقة القانونية والادارية والقضائية». وأعلن عن أنه «يمنع الخروج والولوج الى الشوارع والطرقات اعتبارا من الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس الموافق فيه 2021/1/14 ولغاية الساعة الخامسة من صباح يوم الاثنين الموافق فيه 2021/1/25».

سياسيا، يمكن اختصار الموقف، بالصورة التي رسمها رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في مؤتمره الصحافي عبر الشاشات، وعنوانها: لا نأتمن الحريري وحده، على الإصلاح في لبنان».

واللافت ان كلام باسيل هذا جاء بعد ساعتين فقط من عظة البطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي، الذي جدد فيها دعوة الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري الى عقد لقاء مصالحة شخصية بينهما، حيث بدا بمنزلة رد رئاسي ضمني على البطريرك، مخيبا لدعوته، وجوهر المشكلة ان المصالحة يجب ان تتم بين الحريري وباسيل اولا، وبعدها لا مشكلة للرئيس المكلف مع رئيس الجمهورية. تيار المستقبل رد ببيان مختصر بالقول: ان حكومة المهمة جاهزة تنتظر عند رئيس الجمهورية، بحسب المبادرة الفرنسية لا المعايير الباسيلية، المذهبية والطائفية والعنصرية».

عون لدياب في «ڤيديو مُسرّب»: «تصريح الحريري كذب»!

سرَّبت قناة «الجديد» ڤيديو لحوار بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ما يزيد الوضع الحكومي تأزيما، وفي الڤيديو المسرَّب يتطرق الرئيس عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال في بعبدا قبل اجتماع المجلس الأعلى للدفاع الى ملف تأليف الحكومة، حيث بدأ دياب السؤال «وضع التأليف كيف صار فخامة الرئيس؟»، ليرد رئيس الجمهورية بالقول: «ما في تأليف.. بيقول عطاني ورقة.. بيكذب». وأضاف: «عمل تصاريح كذب، وهلق ليك قديش غاب»، وتابع: «ليك حظهن اللبنانيين، وهلق راح ع تركيا.. ما بعرف شو بيأثر»، في إشارة إلى الرئيس سعد الحريري.

صورة مأخوذة عن الڤيديو الذي سربته «الجديد»

لمشاهدة الڤيديو

أنباء سورية

مخلوف يشتكي للأسد بيع «العصابات» ممتلكاته «بعقود مزورة»

وكالات: وجه رجل الأعمال السوري رامي مخلوف وابن خال الرئيس بشار الأسد، رسالة تحدث عن فيها عن بيع ممتلكاته بعقود مزورة.

وقال مخلوف في منشور جديد عبر صفحته على موقع «فيسبوك»، إنه أرسل كتابا إلى الأسد، بصفته رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس السلطة التنفيذية والعسكرية والأمنية.

وأضاف مخلوف أنه أبلغ الأسد في الكتاب بأن «الأمر وصل مع هؤلاء العصابات، أثرياء الحرب، إلى تنفيذ تهديداتهم بسبب عدم تنازلنا عن الشركات والأملاك. فقد قاموا ببيع أملاكي وشركاتي وصولا إلى منزلي ومنزل أولادي بعقود ووكالات مزورة»، وتابع، «إذا كان يا سيادة الرئيس يرضيك ذلك فلا كلام لي بعد ذلك».

وقال مخلوف، إن «المحامين باتوا مهددين لا يتجرأ أحد منهم على الدفاع عن حقوقنا حتى ولو سمح لهم بذلك، بمقابل ذلك تمتع تلك العصابات بسلطات واسعة، من أهمها السلطة الأمنية التي هي سيف مسلط على رقاب الجميع دون استثناء، إضافة إلى توقيف أي معاملة لنا أمام أي جهة حكومية».

وأضاف أن «تلك العصابات وبالاتفاق مع جميع الجهات الرسمية العامة، عملت على تزوير عقود ووكالات بيع وتسجيلها بتواريخ قديمة تعود لعامين سابقين ليومنا هذا، وذلك بهدف دحض كل ادعاءاتنا كونها تحمل تواريخ لاحقة لتواريخهم المزورة تلك، ولمحاولة تمتين أساليب احتيالهم وتزويرهم، والقوننة الشكلية لبيع أموالنا التي لم نقم ببيع أي منها».

وعاتب مخلوف ابن عمته الرئيس، «لماذا وعلى الرغم من كل ما تم ويتم ذكره لا يتم الاكتراث من قبلكم أو من قبل أي جهة عامة لمسألة بهذا الحجم تنطوي على عمليات احتيال وتزوير تشكل أكبر ملف فساد يمر بتاريخ سورية».

«قصر رغدان» ذاكرة حمص.. برسم البيع

وكالات: فوجئ أهالي حمص قبل أيام بإعلان عن بيع مبنى «قصر رغدان» الشهير الذي يعتبر أحد معالم المدينة، والذي يقع عند تقاطع شارع «القوتلي» مع شارع «الملك فيصل» في «ساحة الشهداء»، وهو أول فندق أنشئ في المدينة، وشيد على الطراز المعماري الفرنسي 1931 الذي شهد بداية تسلم «فيضي الأتاسي» رئيس بلدية حمص، وهي الفترة ذاتها التي شهدت تدشين غرفة تجارة حمص، أقدم الغرف التجارية في سورية. وتعرض الفندق خلال حصار مدينة حمص لقصف وحرق شديدين أثرا على شكله الجمالي.

كما أحرقت جميع غرف المبنى بالكامل بطوابقه الثلاثة وشرفاته، وتم تخريب محتويات المحلات الواقعة على كامل واجهات المبنى وأبوابها. وكان وسط مدينة حمص قد تعرض حينها إلى قصف عنيف أدى إلى إحراق معظم المحلات التجارية في سوق «الناعورة» الذي يعد المركز التجاري الرئيسي في المدينة.

ويرتبط «قصر رغدان» بذاكرة المدينة طوال القرن الماضي ويعكس هويتها المعمارية بشرفاته ونوافذه المقرنصة التي تحاكي العمارة الأوروبية في القرون الوسطى، ولأنه كان مقصدا لكبار الفنانين المصريين والعرب ومنهم يوسف وهبي وإسماعيل ياسين والفنانة صباح والمغنية سميرة توفيق، كما أقام فيه موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب في زيارته الثانية لمدينة حمص عام 1976 لإقامة حفل غنائي بمقهى «الروضة» الشهير والقريب من المنطقة.

أنباء مصرية

محادثات «الرباعي».. اتفاق على استئناف السلام وتأكيد حل الدولتين

وكالات: أكد وزراء خارجية مصر والأردن وفرنسا وألمانيا، امس، أهمية تسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس حل الدولتين باعتباره مطلبا لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في المنطقة. وأجرى كل من وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظرائه الأردني أيمن الصفدي، والفرنسي جون إيف لودريان، والألماني هايكو ماس، محادثات في اجتماع رباعي رسمي يهدف إلى تحريك جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد وزير خارجية مصر دعم الرباعية لإعادة استئناف مسار مفاوضات السلام، وحلحلة الجمود الحالي الذي تشهده القضية الفلسطينية من خلال حث الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على التفاوض، وصولا إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة على أساس حل الدولتين، وبما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال إن مصر تتطلع للعمل مع الشركاء الدوليين لإحراز تقدم يتجاوز مرحلة الجمود التي مرت بها عملية السلام، مؤكدا ترحيب مصر بأي جهد يهدف لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مؤكدا أن مصر تدرك المسؤولية الملقاة على عاتق الرباعية الدولية لإطلاق المفاوضات، ودور الولايات المتحدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وناقش الوزراء خلال الاجتماع اتصالاتهم الأخيرة مع وزيري الخارجية الفلسطيني والإسرائيلي، وما تضمنته من وجهة نظر كل طرف ومناقشة الخطوات الممكنة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وخلق بيئة مواتية لاستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مناشدين كلا الطرفين بالتعاون والحوار بينهما على أساس الالتزامات المتبادلة ومرحبين في الوقت ذاته بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التعاون القائم على التزام إسرائيل بالاتفاقيات الثنائية السابقة.

التفاصيل على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

القوات البحرية تتسلم فرقاطة «شبحية»

القاهرة ـ خديجة حمودة

قام قائد القوات البحرية الفريق أحمد خالد بحضور مراسم تسلم الفرقاطة الشبحية الأولى «بورسعيد» من طراز «جووبند» من شركة «ترسانة الإسكندرية»، لتنضم إلى أسطول القوات البحرية المصرية الذي يشهد خلال الآونة الأخيرة طفرة تكنولوجية هائلة في منظومات التسليح والكفاءة القتالية وفقا لأحدث النظم العالمية.

القوات البحرية تتسلم الفرقاطة الشبحية «بورسعيد»